

الجمعية العامة الدورة الستون  
البند ٦٢ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/60/501)]

١٣٣/٦٠ - متابعة الذكرى السنوية العاشرة للجنة الدولية للأسرة وما بعدها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٨٢/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ١٤٢/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٨١/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٢٤/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١١٣/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ١٦٤/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ١٥/٥٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ١١١/٥٩ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، المتعلقة بإعلان السنة الدولية للأسرة، والأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة ومتابعتها،

وإذ تلاحظ أن الجمعية العامة شددت، في الفقرة ٥ من قرارها ١١١/٥٩ والفقرة ٢ من قرارها ١٤٧/٥٩ على التوالي، على ضرورة تحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة ووضع تدابير ونهج ملموسة للتصدي للأولويات الوطنية فيما يتعلق بقضايا الأسرة،

وإذ تلاحظ أيضا أن الأحكام المتعلقة بالأسرة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في التسعينات وعمليات متابعتها لا تزال توجه السياسات المتعلقة بسبل تعزيز العناصر المركزة على الأسرة في السياسات والبرامج كجزء من نهج شامل متكامل حيال التنمية،

ووعيا منها بأن الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠٠٤ أعطت زخما لإدراج شواغل الأسرة في إطار عملية التخطيط الإنمائي الوطني،

وإذ تدرك أن الهدف الأساسي لمتابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة هو دعم الأسر في أداء مهامها المجتمعية والإنمائية وتعزيز مواطن قوتها، ولا سيما على الصعيدين الوطني والمحلي،

وإذ تسلم بضرورة مساعدة الأسر على أداء دورها في الدعم والتعليم والتنشئة مساهمة منها في التكامل الاجتماعي،

واقتراناً منها بضرورة كفالة متابعة ذات منحى عملي للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة بعد عام ٢٠٠٤،

وإذ تسلم بأهمية الدور الحافز والداعم الذي تضطلع به هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية في تعزيز التعاون الدولي عن طريق كفالة متابعة ذات منحى عملي في مجال الأسرة،

ووعياً منها بضرورة استمرار التعاون فيما بين الوكالات بشأن الأسرة من أجل إرهاف الوعي بقضايا الأسرة في صفوف هيئات الإدارة داخل منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تسلم بأن منظمات المجتمع المدني، بما فيها المؤسسات البحثية والأكاديمية، لها دور محوري في أنشطة الدعوة والترويج والبحث وصنع السياسات في مجال صوغ السياسات المتعلقة بالأسرة،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام<sup>(١)</sup>،

١ - تشجع الحكومات على مواصلة بذل قصارى جهودها لتحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة وإدراج بعد أسري في عملية صنع السياسات؛

٢ - تدعو الحكومات إلى الاحتفاظ بآليات التنسيق الوطنية التي تم إنشاؤها أو تنشيطها خلال الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وذلك من أجل تنسيق السياسات والبرامج والاستراتيجيات بهدف إحداث تحولات إيجابية عن طريق إدراج قضايا الأسرة في التخطيط الإنمائي الوطني؛

٣ - توصي بأن تقوم الحكومات، بالتعاون مع المراكز الأكاديمية والبحثية المعنية، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية المعنية، بتشجيع إجراء أبحاث ذات منحى عملي تعالج السياسات العامة من منظور أسري وتساهم في وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج ترمي إلى تعزيز سبل العيش الاقتصادية والمستدامة للأسر، كما تشجع برنامج الأمم المتحدة المعني

(١) A/60/155.

بالأسرة على دعم وإجراء بحوث ذات منحنى عملي، بما في ذلك من خلال إصدار دراسات ومنشورات بحثية تتناول مواضيع ذات صلة، وذلك بهدف تكميل أنشطة البحث التي تضطلع بها الحكومات؛

٤ - **تشجيع الحكومات على دعم صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المعني** بالأنشطة الأسرية لتمكين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة من تقديم مساعدة موسعة إلى البلدان، بناء على طلبها؛

٥ - **تحث الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات** غير الحكومية على معالجة الشواغل المتصلة بالأسرة في إطار الالتزامات المتعهد بها خلال مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة وعمليات متابعتها؛

٦ - **تحث الدول الأعضاء على تهيئة بيئة مواتية لتعزيز ودعم جميع الأسر، مسلمة** بأن المساواة بين المرأة والرجل واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أفراد الأسرة عنصران أساسيان لكفالة رفاه الأسرة واجتماع بأسره، ومذكرة بأهمية التوفيق بين العمل والحياة الأسرية، ومسلمة بالمبدأ القائل بأن تنشئة الأطفال ونماءهم مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الوالدين كليهما؛

٧ - **تشجيع استمرار وزيادة التعاون فيما بين الوكالات ضمن منظومة الأمم** المتحدة بشأن القضايا ذات الصلة بالأسرة، وتشجيع برامج منظومة الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة على تعيين جهات تنسيق لشؤون الأسرة ضمن مكاتبها لدعم إدراج قضايا الأسرة في صلب أعمالها؛

٨ - **تهيب بالأمانة العامة مواصلة الاضطلاع بدورها الهام في مجال قضايا الأسرة** داخل منظومة الأمم المتحدة، وتشجع، في هذا الصدد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على أن تواصل التعاون مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة واجتمع المدني من أجل تعزيز القدرات الوطنية عن طريق تنفيذ الأهداف المعتمدة للسنة الدولية للأسرة؛

٩ - **تدعو الدول الأعضاء إلى إجراء استعراض للدور والمهام الموكلة للآليات** الوطنية القائمة المعنية بالأسرة لإدراج قضايا الأسرة على نحو أفضل في برامج التنمية الوطنية؛

١٠ - **تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية** والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

١١ - تقرّر أن تنظر في موضوع "متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة" في دورتها الثانية والستين في إطار البند المعنون "التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة".

الجلسة العامة ٦٤

١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥